الفصل 5

أسئلة في الإستراتيجية

ستيفن زونس Stephen Zunes

أدت حركات (القوة الشعبية) اللاعنيفة دورًا مهمًّا في إسقاط العديد من الأنظمة السلطوية في عشرات الدول خلال العقود الثلاثة الماضية، وفرضت إصلاحات مهمة في عدد آخر، وتحدت بشكل جدي الأنظمة القمعية أو الظالمة في دول أخرى، وتتميز أعمال التمرد اللاعنيفة عن الكفاح المسلح في أنها تتم وفق أنشطة منظمة، سواء عن وعي أو بحكم الضرورة، وتتحاشى استخدام أسلحة الحروب الحديثة، ويميز ناشطو اللاعنف أنفسهم أيضًا عن المشاركين في الحركات السياسية التقليدية باستخدام أساليب خارجة عن العملية السياسية العادية، التي تتضمن الإضرابات، والمقاطعة، والمظاهرات الجماهيرية، والتحدي في الأماكن العامة، ورفض دفع الضرائب، وتدمير شعارات السلطة الحكومية (مثل بطاقات التعريف الرسمية)، ورفض إطاعة الأوامر الرسمية (مثل قيود حظر التجول)، وإنشاء مؤسسات بديلة للحصول على اعتراف بالشرعية السياسية، ورعاية التنظيم الاجتماعي.

كان الافتراض السائد - إلى عهد قريب- أنه في حين يمكن لأعمال اللاعنف أن تشكل إستراتيجية فاعلة للاعتراض على الظلم ضمن الديموقراطيات الغربية - مثل الكفاح من أجل الحقوق المدنية في الولايات المتحدة في خمسينيات وستينيات القرن الماضي-، فإنها غير قادرة فعليًّا على عزل حكومة أو تغيير نظام سياسي بالكامل، خاصة إذا تضمن ذلك إسقاط نظام أوتوقراطي مستعد لاستخدام القوة ضد المتظاهرين السلميين، وكان يبدو أن عزل مثل هذه الأساليب أمر شديد الصعوبة حين تكون مدعومة من الولايات المتحدة أو الاتحاد السوفييتي، أو قوة كبرى أخرى، ويفترض معظم المعارضين الغربيين للديكتاتورية الشيوعية والمعارضين للديكتاتورية اليمينية أن إسقاط الأنظمة القمعية لا يمكن أن يحدث

من دون ثورة مسلحة أو تدخل أجنبي، إلا أن التاريخ يثبت أن معظم الأساليب التي أسقطت وحل محلها أنظمة ديموقراطية كانت نتيجة لحركات المجتمع المدني المنخرط في أعمال لا عنف إستراتيجية (كراتناكي وأكرمان 2015) (Karatnycky & Ackerman 2005).

ينظر هذا الفصل في الكفاح الناجح والمستمر الذي تشنه الحركات المؤيدة للديموقراطية جنوبي الكرة الأرضية، ويتفحص بشكل خاص اثنتين من حركات النضال الأفريقي ضد الاستعمار، فقد افترضت حركتا تحرر وطني في البداية أن النصر سيأتي من خلال حرب العصابات، لتتحولا إلى اللاعنف بوصفه الصيغة السائدة للمقاومة؛ جنوب أفريقيا التي عانت الاستعمار الداخلي للأقلية البيضاء الحاكمة بموجب نظام الفصل العنصري، حيث نجح الكفاح من خلال المقاومة غير العنيفة في النهاية، والصحراء الغربية التي كانت في البداية تحت الحكم الإسباني انتقلت بعده إلى الاحتلال المغربي، والتي ما تزال تكافح من أجل الاستقلال. إن معظم حركات الكفاح ضد الاستعمار - حتى تلك التي قادتها حركات مسلحة مثل ما في الجزائر وموزامبيق- كان فيها مكون مهم من اللاعنف، رغم أن تلك الجهود غالبًا ما تغيب عن الروايات التاريخية التي تقدمها أحزاب الطليعة الثورية (بارتكوفسكي 2013) (Bartkowski 2013b)، إلا أن جنوب أفريقيا والصحراء الغربية هما ضمن فئة قليلة نسبيًّا من البلدان التي انتقلت من الاعتماد بشكل أساسي على الكفاح المسلح إلى الانخراط في كفاح غير عنيف، وهما بلدان يخدمان بوصفهما مثالين على الحركات التي لم تتبنَّيا قط التزامًا باللاعنف المبدئي ولم تتخليا قط عن حقهما في الكفاح المسلح، لكنهما أدركتا بأن فرص نجاحهما من خلال المقاومة المدنية ستكون أفضل من حرب العصابات.

الكفاح ضد الاستعمار

الاستعمار والإمبريالية عنيفان بطبيعتهما، فالإمبريالية تأتي من خلال المدافع، والسفن، والطائرات، والصواريخ، والطائرات دون طيار، وجنود القوى الإمبريالية الأجانب،

إضافة إلى العملاء المحليين، ولكن تحدي القوى الإمبريالية من خلال الوسائل العسكرية التقليدية لم ينجح عمليًّا بالنسبة إلى شعوب أفريقيا، وآسيا، وأمريكا اللاتينية، والشرق الأوسط، والأجزاء الأخرى من العالم التي خضعت للعدوان الإمبريالي، ونتيجة لذلك دخل مذهب الحرب غير المتكافئة المجال العملي على شكل حرب عصابات، حيث تعتمد حركات المقاومة المدنية على الدعم الشعبي القوي، لأنه لا تملك الاستعانة بقوة نارية أكبر، يقول الزعيم الثوري الصيني ماو تسي تونغ (1961، الفصل السادس) بأن على الثوريين أن يكونوا بالنسبة للشعب ما يكونه السمك بالنسبة للمحيط، فخلال الحرب الفيتنامية تمكن الفيتناميون من النصر أمام صعوبات هائلة لأن جبهة التحرير الوطني (الفيتكونغ) كانت تحظى بدعم الغالبية العظمى من الشعب في الجنوب الفيتنامي، والصعوبات التي كانت تواجهها الولايات المتحدة في التغلب عليهم دفعت تشي جيفارا (1967) للدعوة إلى شن المزيد من الحركات الثورية الإضافية التي تحبط تطلعات الهيمنة للولايات المتحدة، داعيًا إلى إقامة اثنتين أو ثلاث من مثيلات فيتنام.

خلال تلك المدة كان هناك شعور قوي مناهض للاستعمار واعتقاد بأن الثورات الشعبية المسلحة لا تهزم، إلا أنه كان هناك على الدوام تكلفة باهظة لتلك الانتصارات، ففي فيتنام قتل ما يقرب من (3 ملايين) إنسان معظمهم من المدنيين، خلال ما سموه الحرب الأمريكية، وأصبح ما يصل إلى (7 ملايين) فيتنامي لاجئين داخل وطنهم، معظم المناطق المدنية في الشمال قصفت وتحولت إلى أنقاض، والحفر التي خلفتها القنابل جعلت قطاعات كاملة من الريف تبدو مثل سطح القمر، والكيماويات المعرية للأشجار دمرت ملايين الهكتارات من الغابات المطرية والأراضي الزراعية، تاركة إرثًا من المواد السامة في التربة، والأطفال المشوهين، والأمراض المزمنة، والواقع أن معظم الدول التي خاضت ثورات مسلحة، حتى التي انتصر فيها العصيان المسلح، واجهت تعرض شريحة كبيرة من السكان للهجرة، والقرى والمزارع للدمار، وقدر كبير من البنية التحتية للبلد للضرر، والاقتصاد للتدمير، وتخريب واسع النطاق للبيئة، ففيتنام - على سبيل المثال- لم تزل متأثرة من الأضرار التي لحقت بالبنية التحتية والبيئة بسبب الحرب التي انتهت قبل أكثر من 40 سنة،

ولم يزل السكان يعانون عواقبها السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، والنفسية، والنتيجة الصافية هي تزايد إدراك من يسعون لتحقيق تغيير ثوري بأن فوائد شن عصيان مسلح قد لا يستحق التكاليف، وأن أساليب الحرب المضادة للعصيان هي اليوم أشد فتكًا وتأثيرًا مما كانت عليه قبل أربعين عامًا.

ثمة مشكلة أخرى تتعلق بالكفاح المسلح، وهي أنها ما أن تنتصر الحركة المسلحة ضد الديكتاتورية فإنها غالبًا ما تفشل في إقامة نظام تعددي، وديموقراطي، ومستقل سياسيًّا، وقادر على دعم التنمية الاجتماعية والسياسية وتعزيز حقوق الإنسان، وغالبًا ما تنتج تلك العيوب - جزئيًّا- عن التدخل الأجنبي المناهض للثورة، والحظر التجاري، وظروف أخرى خارجة عن سيطرة الحركة الشعبية المنتصرة، إلا أن اختيار الكفاح المسلح بوصفه وسيلة لضمان السلطة يميل إلى مفاقمة تلك المشكلات وخلق أخرى خاصة به.

والسبب أنه غالبًا ما يعزز الكفاح المسلح روح الطليعة السرية النخبوية والتسلسل العسكري الهرمي الصارم، وغالبًا ما تقود الخلافات التي يمكن حلها بطريقة سلمية في المؤسسات غير العسكرية إلى اقتتال دامٍ داخلي، وفي بعض الدول مثل -الجزائر وغينيا بيساو- وقعت العناصر الأكثر تقدمية من القيادة الثورية ضحية انقلابات عسكرية بعد مدة وجيزة من إخراج المستعمرين الأوروبيين، وتخلت الحكومات الجديدة عن العديد من مثلها التقدمية وانزلقت إلى الحكم السلطوي، وحركات الكفاح المسلح المنتصرة الأخرى المناهضة للاستعمار - مثل ثورات أنجولا وموزامبيق- تحولت إلى حروب أهلية دامية.

ومثل أي منظمة عسكرية، يتم تنظيم حركات التحرير المسلحة وفق نموذج سلطوي تعتمد فيه على القيم العسكرية والقدرة على فرض إرادتها بالقوة، فلا غرابة أن يواصل العديد من قادة حرب العصابات - حين يصبحون قادة مدنيين- القيادة بطريقة استبدادية مماثلة، وقد بينت البحوث التجريبية أن غالبية الأساليب التي سقطت بكفاح غير مسلح قد تطورت إلى ديموقراطيات مستقرة في غضون بضع سنوات، في حين أن الأساليب التي أسقطت عن طريق الكفاح المسلح مالت في غالبية الحالات لأن تصبح أكثر ديكتاتورية مع

مواصلة العنف وعدم الاستقرار (شينوويث وستيفان 2011) (Chenoweth & Stephan 2011)، فللفوز في أي كفاح ديموقراطي حقيقي، من المهم جدًّا تطوير تحالف واسع، وخلافًا لحركات العنف، لا يمكن لحركات اللاعنف الجماهيرية أن تنجح من دون دعم غالبية السكان، ولا بد من وجود حل وسط داخل الحركة بهدف حشد القاعدة الجماهيرية الواسعة اللازمة لشن كفاح جماعي بهذا الحجم، وبناء هذا النوع من الدعم يتطلب استخدام نموذج تنظيم تعددي يمكن أن يخدم بوصفه قاعدة لحكم أكثر ديموقراطية وتمثيلًا .

ويرفض ناشطو اللاعنف الانضمام إلى الأجهزة القمعية للدولة وفق شروطها، وبدلًا من شن مواجهة مسلحة، يكون فيها للقوات الحكومية بشكل عام تفوق واضح يختار المتمردون على النظام اللاعنف على أنه (نظام أسلحة) لهم، مع التطلع إلى اكتساب الدعم الشعبي وجعل استخدام النظام لتفوقه في القوة عبئًا عليه، وما يساعد جهودهم هو حقيقة أن من الأسهل دفع الناس إلى التظاهر بلا عنف من أن تطلب منهم حمل بندقية أو قنبلة يدوية، وهي حقيقة تخلق عدم توازن تجد فيه الجماعة المسلحة أن تجنيد الداعمين لها أسهل من تجنيد الحكومة للداعمين لها، والواقع أنه في دراسة حول المقاومة المدنية لأكثر من (300) كفاح ضد الأنظمة المستبدة والاحتلال الأجنبي أو دعمًا للانفصال خلال القرن الماضي، لاحظت إريكا شينوويث وماريا ستيفان (2011) Erica Chenoweth and Maria Stephan (2011) أن فرصة الكفاح اللاعنيف في تحقيق النجاح كانت - بالمعدل العام- أكثر من ضعفي فرص الكفاح المسلح، وخلال مدة زمنية أقصر بكثير.

ورغم أن صراعات اللاعنف تشترك في الكثير من الصفات مع نظيرتها العنيفة، فإن للاختلاف بين الاثنين تأثيرًا في الوسائل وعواقب النزاع، والافتراضات النظرية الكامنة حول الكفاح غير العنيف مهمة وتوفر تحديًّا لقدر كبير من جوانب التفكير التقليدي في العلوم الاجتماعية، أما النجاح النسبي لهذا العدد الكبير من حركات اللاعنف الاجتماعية فهو يعني ضمنًا - حسب ما أشار جين شارب- أن السلطة السياسية قد أصبحت في النهاية «هشة؛ لأنها تعتمد على الكثير من الجماعات لتعزيز مصادر قوتها» (شارب 1973، المجلد 1، ص8)،

ولأن أعمال اللاعنف تقضي على مصادر قوة [النظام] بدلًا من أن تقاتل النتاج الأخير لقوة تلك المصادر، «فإنها تشكل تهديدًا أشد قسوة على سلطة النظام مما تفعله الثورة المسلحة» (المصدر السابق، المجلد 3، ص454)، إضافة إلى ذلك يفترض نجاح حركات اللاعنف ضمنًا بأن السلطة ذات طبيعة أكثر تعددية، ومثال ذلك أن الدولة إذا كانت تحتكر أدوات القمع، فلا يمكنها إخضاع السكان بنجاح إذا رفضوا تنفيذ أوامرها أو الاعتراف بسلطتها، أما مدى صحة هذا الأمر، فمعناه أن الأنظمة - حتى أشدها قمعًا- تحكم بقدر من القبول، وبوجه خاص من فعاليات مثل الشرطة والجنود، ويشير هذا الافتراض إلى أن الثورات تنمو من تفكك القبول، وليس من مجرد تحريض الثوار المسلحين.

إلا أن بعض الباحثين المتابعين للمقاومة المدنية في أوضاع استبدادية يقولون إن شارب اعتمد بشدة في نظريته على الفرد وعلى السلوك التطوعي (بوروز 1996؛ مارتن 1989) (Burrowes 1996; Martin 1989)، ومثال ذلك اعتراف سعاد الدجاني (1995) Souad Dajani (1995) - في دراستها الرائدة للانتفاضة الفلسطينية- بأن أعمال اللاعنف يمكن أن تكون وسيلة قوية وفاعلة للتغلب على القمع، لكنها تقول بأن هناك عمليات تهميش، وتبعية، ودمج لا بد من أخذها في الحسبان. ونتيجة لذلك يجب تحديد مصادر القوة داخل الهياكل والأنماط الاجتماعية القائمة ووصفها قبل أن يقوم الناس بإضعاف الثقة فيها بفاعلية وحشد المعارضة ضد الأنظمة القمعية، وباختصار تعد الدجاني وآخرون أن نظرية شارب عن (سحب القبول) تشكل تفسيرًا غير مُرضٍ عن سبب نجاح حركات اللاعنف؛ لأنها لا تدعو إلى تحليل الجذور الهيكلية للقوة في المجتمع.

وحسب قول الدجاني - لرواية حكاية حركة ما- ينبغي على المرء أن يأخذ في الحسبان عوامل مثل جذور الحركات الاجتماعية، القوة والمصادر المتوفرة للنظام وللمقاومة، والوسائل المتاحة لتغيير علاقات القوة، وتبين الحالات أن الممارسين فقط هم القادرون على التعرف إلى مصادر قوة الخصم الهيكلية و/ أو الأيديولوجية، إضافة إلى مصادر القوة السياسية، والاجتماعية، والاقتصادية، والأيديولوجية والطرق المتاحة لهم لاستهداف

مصادر تلك القوة، التي تمكنهم من إدارة نوع حملات اللاعنف الناجحة التي يتخيلها شارب، وحيث إن هناك على الدوام عدم توازن في القوة بين ناشطي اللاعنف وخصومهم، فقد يكون من الضروري استهداف الإرادة السياسية للخصم بدل هياكل سيطرته.

والمثال على ذلك أنه كان يمكن لقادة الأقلية البيضاء في جنوب أفريقيا الفصل العنصري بهدف التمسك بالسلطة لمدة أطول بكثير مما فعلوا، لكنهم أدركوا أن تكلفة القيام بذلك في وجه المقاومة المدنية العارمة في المدن التي يقطنها السود، والعقوبات الدولية الداعمة للانتفاضة الشعبية تزيد عن منافع القيام بذلك إلى ما لا نهاية، ففهم مواضع وطريقة عمل القوة تسمح لقادة الحركات الاجتماعية أن يصمموا ويطبقوا أساليب المقاومة المدنية بشكل أفضل، وأن يقيموا تلك الإستراتيجيات بكفاءة.

إستراتيجيات، وأساليب، ومظاهر المقاومة اللاعنيفة الإستراتيجية

يميل الكثير من وسائل الإعلام العالمية في تناولها لحركات العصيان غير المسلحة إلى التركيز على الأيام الأخيرة من كفاح طال أمده، حين تخرج الملايين إلى الشوارع أو تحتل ساحة رئيسة، إلا أن تلك العروض الدرامية غالبًا ما تكون تتويجًا لسنوات عديدة من تنظيم الكفاح اللاعنيف، وهو مثل الكفاح المسلح لن ينجح إلا إذا استخدمت المقاومة إستراتيجيات وأساليب فاعلة، ولا يمكن لقادة جيش من العصابات أن يتوقعوا نجاحًا فوريًّا من خلال هجمات مجابهة على العاصمة، وهم يعرفون أنهم بحاجة للاشتباك بداية في عمليات صغيرة قليلة المخاطر، مثل هجمات الضرب والهرب، وأخذ الوقت الكافي لحشد قاعدتهم في المناطق المحيطة قبل أن تتوافر لهم فرصة لهزيمة القوات العسكرية المسلحة للدولة، ومثل ذلك فمن غير المعقول أن تعتمد حركة تتبع اللاعنف بشكل رئيس على أسلوب المظاهرات الحاشدة في الشارع في المراحل الأولى من الحركة، بل أن تنوع أساليبها، وتفهم جوانب قوتها وتطبقها، وتستغل الفرص لحشد الدعم وزيادة الضغط على النظام.

لقد ركزت معظم عمليات العصيان غير المسلح الناجحة على تحديد أعمدة دعم النظام وتقويضها،فمثلًا قد يشمل ذلك في بعض الحالات الحزب الحاكم، وبطانته من الرأسماليين، وقوات الأمن، ووسائل الإعلام، ومجموعة معينة من السكان، والحكومات الأجنبية الصديقة، ولا تحتاج الحركة إلى تحطيم جميع الأعمدة لإسقاط الحكومة، بل يكفي ببساطة إضعافها، حتى تصبح غير قادرة على الصمود أمام مقاومة شعبية واسعة.

وبيَّنت السنوات الأخيرة تنامي الوعي بأن وسائل اللاعنف تبدو أكثر فاعلية بكثير في إضعاف أعمدة الدعم تلك وحشد السكان المعارضين، كما بيَّن التاريخ المرة تلو الأخرى أن المقاومة المسلحة تميل إلى تقوية أعمدة النظام وتستبعد العناصر المتشككة من السكان، الذين سيبحثون عندها على الأمن في ظل الحكومة، وعند مواجهة عصيان عنيف يمكن للحكومة أن تُسوِّغ القمع الذي تمارسه بسهولة، لكن استخدام القوة ضد حركات مقاومة غير مسلحة يخلق عادة تعاطفًا أعظم مع معارضي الحكومة، حيث يمكن لحركة المعارضة الاستفادة من قمع الدولة لدفع غايات الحركة قُدُمًا.

شوهد هذا التأثير مرارًا وتكرارًا في الكفاح ضد الفصل العنصري في جنوب أفريقيا، الذي توحد معظم السكان البيض خلاله ضد أعمال (الإرهاب) التي كان يرتكبها الجناح المسلح لحزب المؤتمر الوطني الأفريقي، لكنه ارتد بعد مشاهدة المحتجين السود غير المسلحين يتعرضون لإطلاق النار والضرب المبرح، إضافة إلى ذلك كانت الحملات غير المسلحة تستقطب أعدادًا أكبر بكثير من المشاركين، مستفيدين من دعم الأغلبية للحركة الشعبية، كما أدرك سكان الصحراء الغربية المحليون الذين يعيشون في ظل الاحتلال المغربي أنهم لا يستطيعون الانتظار والأمل في تجدد الكفاح المسلح الذي كانت تعيشه جبهة البوليساريو (حركة التحرير الوطني في المنفى)، أو وضع ثقتهم في الجهود الدبلوماسية المتوقفة، بل ينبغي عليهم مقاومة سياسات المحتلين أنفسهم، وثمة عامل آخر هو أن المقاومة غير المسلحة تشجع على إنشاء مؤسسات بديلة تزيد من تقويض الوضع القمعي القائم وتشكل أساسًا لنظام ديموقراطي مستقل جديد، كما حدث عندما نظم سكان مدن

السود في جنوب أفريقيا حكومات حكمهم المحلي، ونظام المحاكم، والخدمات البلدية، بدلًا من تلك التي فرضها نظام الفصل العنصري.

غالبًا ما يكون للمقاومة المسلحة نتائج عكسية؛ حيث إنها تضفي الشرعية على استخدام الدولة أساليب القمع، وغالبًا ما يكون عنف المعارضة موضع ترحيب الحكومات السلطوية، لدرجة أنها قد تشجعه من خلال محرضين عملاء لها، لأن ذلك يعطي مُسوِّغًا للقمع الذي تمارسه الدولة، وبخلاف ذلك غالبًا ما يكون العنف الذي تطلقه الدولة ضد المعارضين العزل نقطة انطلاق وتحول في الكفاح غير العنيف، وهجوم الحكومة على المتظاهرين السلميين يمكن أن يكون الشرارة التي تحول الاحتجاجات الدورية إلى عصيان شامل، وفي حال اتخاذ القمع شكل مذبحة ترهب المعارضين مؤقتًا وتدفعهم إلى التراجع عن المواجهة المباشرة، فإنها يمكن أن تقوض مصداقية الحكومة، وتوسع قاعدة المعارضة وطنيًّا ودوليًّا، وتضع أسس عودة ظهور الحركة لاحقًا، ومن هنا فإن تشجيع الانشقاق عن الحكومة مهم، ويصبح مهمًّا أكثر حين تصدر الأوامر للجنود بإطلاق النار على المحتجين السلميين أكثر مما لو تعرض الجنود أنفسهم لإطلاق النار، إلا أن الانشقاق نادرًا ما يكون عملًا بدنيًّا لجنود يلقون أسلحتهم طوعًا، ويعبرون ميدان المعركة لينضموا إلى الطرف الآخر، فليس في وسع الجميع فعل ذلك، وفي بعض الأحيان قد يتخذ الانشقاق شكل قيام كبار الموظفين والمسؤولين بالحط من فاعلية النظام من خلال أعمال هادئة من عدم التعاون، مثل عدم تنفيذ الأوامر، أو التسبب في اختفاء أوراق مهمة، أو شطب ملفات من الحاسوب، أو تسريب معلومات إلى الجانب الآخر.

والواقع أن حركات المقاومة غير المسلحة تميل أيضًا إلى غرس الانقسام داخل الدوائر المؤيدة للحكومة لأسباب عديدة؛ أولًا : تطفو الخلافات الداخلية على السطح، والمتعلقة بكيفية التعامل بفاعلية مع المقاومة؛ حيث إن قلة من الحكومات لديها استعدادات للتعامل مع الثورات غير المسلحة مقابل تلك التي تمتلك استعدادات لسحق الثورات المسلحة، والقمع العنيف للحركات السلمية غالبًا ما يبدل تصورات الشعب والنخبة حول مشروعية القوة، وهذا

هو سبب معاملة مسؤولي الدولة عادة لحركات اللاعنف بقدر أقل من الخشونة. ثانيًا: بعض العناصر الموالية للحكومة تكون أقل قلقًا بشأن عواقب إيجاد تسويات مع المتمردين إذا كانت مقاومتهم غير عنيفة، والحركات غير العنيفة تزيد من احتمالية الانشقاق وعدم التعاون من قبل الشرطة والعسكريين الذين ليست لديهم دوافع، في حين أن الثورات المسلحة تُشرِّع دور أجهزة الحكومة القمعية، وتُحسِّن من تصورها لنفسها بوصفها حامية للمجتمع المدني، فالقوة الأخلاقية للاعنف أمر بالغ الأهمية لتمكين حركات المعارضة من إعادة تشكيل تصورات الأطراف الرئيسة (الجمهور، والنخب السياسية، والجيش)، ومعظم هؤلاء لا يجدون صعوبة في دعم استخدام العنف ضد العصيان العنيف.

إن فاعلية المقاومة اللاعنيفة في بث الانقسام في صفوف المؤيدين للوضع القائم تبدو واضحة، ليس في جعل القوات الحكومية أقل فاعلية بل أيضًا في معارضة توجهات الأمة كلها والفعاليات الأجنبية أيضًا، وذلك مثل ما حدث في جنوب أفريقيا ضد الفصل العنصري، فصور المحتجين السلميين- الذين كان منهم مواطنون بيض، ورجال دين، ومواطنون صالحون آخرون- التي بثت على قنوات التلفزيون في مختلف أنحاء العالم، أضفت مشروعية على القوى المناهضة للفصل العنصري وقوَّضت حكومة جنوب أفريقيا بطريقة لم يكن في وسع الثورة المسلحة فعلها، ومع تصاعد اللاعنف داخل البلاد زاد الضغط الخارجي للمجتمع الدولي الذي اتخذ شكل عقوبات اقتصادية، وأساليب تضامنية أخرى من تكلفة الحفاظ على نظام الفصل العنصري،

وبسبب تزايد الترابط العالمي فإن المشاهدين غير المحليين لأي نزاع قد يكونوا في مثل أهمية المجتمع المحلي المباشر، ومثل ما تلاعب غاندي بالمواطنين البريطانيين في مانشستر ولندن، كان منظمو حركة الحقوق المدنية في الجنوب الأمريكي يتواصلون مع الأمة كلها، وبوجه خاص مع إدارة كنيدي، إضافة لباقي دول العالم، والعصيان ضد الكتلة السوفييتية تناقلته محطات التلفزيون في نشراتها من بلد إلى آخر، مضفية الشرعية على الاحتجاجات المحلية التي لم تعد أحداثًا معزولة ينظمها منشقون مضطربون، والدور البارز

الذي أدته وسائل الإعلام العالمية خلال حركة (سلطة الشعب) المناهضة لماركوس في العام 1986 كان حاسمًا في إجبار حكومة الولايات المتحدة على خفض دعمها لديكتاتور الفلبين، والقمع الإسرائيلي لاحتجاجات الفلسطينيين غير العنيفة إلى حدٍّ بعيدٍ في أواخر عقد الثمانينيات كان له تأثير مماثل في الأمريكيين، الذين لتصوراتهم دور مهم بالنظر لدور المواطنين الأمريكيين العاديين وحكومة الولايات المتحدة في دعم البنية التحتية العسكرية والاقتصادية لإسرائيل، وحسب ما لاحظ رشيد الخالدي (1988، ص 507) Rashid Khalidi (1988, p. 507)، فقد نجح الفلسطينيون – على الأقل– في نقل حقيقة أنهم ضحايا الرأي العام العالمي.

بغض النظر عن مستوى الدعم الدولي، فإن في وسع حركات المقاومة اللاعنيفة أن تساعد في إقامة هياكل بديلة توفر دعمًا أخلاقيًّا وعمليا للجهود الرامية لتحقيق تغيير اجتماعي أساسي قبل سقوط النظام بمدة طويلة، وفي خضم الكفاح الشعبي يمكن انتزاع السلطة السياسية من الدولة واستغلالها في المجتمع المدني، بينما تواصل المؤسسات الموازية نموها من ناحية الفاعلية والمشروعية.، وقد تصبح الدولة تدريجيًّا غير ذات صلة حين تقوم الهيئات غير الحكومية بتولي حصة أكبر من مهمات حكم المجتمع، موفرة الخدمات للجمهور، ومنشئة كيانات عاملة موازية لمؤسسات الدولة. (مثلًا، انظر الفصل الرابع حول كوسوفو).

الهياكل الموازية في المجتمع المدني قد تزيد من عجز سيطرة الدولة، حسب ما حدث في أوروبا الشرقية قبل سقوط الشيوعية، حين التفت الصحافة السرية على رقابة الحكومة، وساعد المسرح الطليعي وفرق الروك في خلق مشهد ثقافي بديل، وانضم ملايين البولنديين إلى حركة تضامن، و نقابة العمال المستقلة التي سرعان ما طغت على النقابات الرسمية التي تقودها الحكومة الشيوعية، وفي الفلبين لم يخسر الديكتاتور فرديناند ماركوس السلطة من خلال هزيمة جنوده واجتياح قصر مالاكانانغ، بل بسبب تراجع الدعم الكافي لسلطته، ومع خروج ملايين الفلبينيين إلى الشوارع في تحدٍّ لقيود منع التجول ورفض الجنود لأوامره

بإطلاق النار عليهم، أصبح القصر هو المكان الوحيد في البلد الذي له سيطرة عليه، وفي اليوم نفسه الذي أدى فيه ماركوس اليمين داخل قصره لولاية ثانية في حفل رسمي وخاص، كانت كورازون أكينو تؤدي قسمًا رمزيًّا للرئاسة في حفل عام، ونظرًا لأن معظم الفلبينيين قد رأوا أن فوز ماركوس الأخير كان مزيفًا، فقد أعطت الغالبية العظمى ولاءها لمنافسته أكينو بوصفها الرئيس الشرعي، فتحول الولاء من مصدر للسلطة والشرعية إلى آخر هو عنصر رئيس للانتفاضات غير العنيفة الناجحة.

تُعَدُّ أعمال اللاعنف - من جوانب عديدة- حرب آخر المطاف غير المتكافئة، وهي تتبع مبادئ نضال العصابات وترفعها إلى مستويات أعلى من التأثير، وبدلًا من مواجهة القمع الشديد مباشرة، يمكن الاستهزاء بأجهزة القمع بطريقة تبين أن الناس المعرضين له ليسوا غير خائفين وحسب، بل أنهم مستعدون أيضًا لإظهار سخافة القيود المفروضة عليهم، أحد الأساليب هو وضع السلطة في مأزق يتعين عليها فيه إما أن تسمح باستعراض التحدي لسلطتها والتعبير عنه علنًا، أو أن تبدو مثيرة للشفقة وسخيفة في قمعها، ومثال ذلك أن السلطات المغربية منعت أي نشر لعلم الصحراء الغربية، وفي إحدى الأمسيات قام ناشطون مؤيدون للاستقلال بربط أعلام ورقية على عدد من القطط الضالة في مدينة العيون العاصمة، مما أجبر الجنود على مطاردتها في اليوم التالي خلال الأزقة وهم يرتدون عدة مكافحة الشغب، في محاولة مسعورة للإمساك بتلك القطط وإزالة الأعلام، ويمكن لهذا النوع من أعمال التشويش والتحدي أن يكمل أو يضع أساسًا لأعمال أكثر وضوحًا وأوسع نطاقًا.

جنوب أفريقيا والكفاح ضد الفصل العنصري[1]

رغم الصعاب الهائلة، أثبتت أعمال اللاعنف أنها عامل رئيس في إسقاط الفصل العنصري وإقامة حكومة ديموقراطية ذات أغلبية سوداء، حدث هذا رغم حقيقة أن الحركات التي عملت من أجل إحداث تغيير أساسي في جنوب أفريقيا واجهت عقبات لم يسبق لها مثيل، ولم يحدث قط أن قُلِبَتْ دولة قوية ومتقدمة صناعيًّا من الداخل، وقد واجه معارضو الفصل

العنصري شبكة معقدة من القوانين والقواعد التنظيمية التي أفرزت واحدًا من أكثر الأنظمة الطبقية صرامة، والتي تحدُّ بشدة من أي معارضة تقوم بها الأكثرية المضطهدة، تحدَّت جنوب أفريقيا العنصرية معظم التحليلات السياسية التقليدية المتعلقة بوضعها الاجتماعي والسياسي والاقتصادي والإستراتيجي الفريد، ومارست واحدًا من أكثر أنظمة الاستعمار الداخلي تعقيدًا في التاريخ، تسيطر فيه أقلية بيضاء - لا يزيد عددها عن خُمس مجموع السكان- على السلطة بشكل مطلق، وكان يقود الحزب الحاكم عنصريون يمتلكون أيضًا قدرًا غير عادي من التطور السياسي، فكانوا يسيطرون على بعض أغنى الرواسب المعدنية في العالم، بما في ذلك ثلث احتياطيات الذهب المعروفة في العالم، وآلة عسكرية حديثة تقف جاهزة في منطقة خالية من أي قوة تقليدية كبيرة، وكان نظام أمنها الداخلي مدروسًا وقمعيًّا بوصفها دولة صناعية حديثة في منطقة نامية، وكان لجنوب أفريقيا هيمنة اقتصادية رغم عدم الاعتراف بشرعيتها على مستوى العالم تقريبًا، وكانت منبوذة من الدبلوماسية الدولية، مع أنها اقتصاديًّا- وبقدر أقل استراتيجيًّا- كانت مندمجة في النظام الغربي.

هذا الوضع المتناقض - كون الدولة قوية بشكل غير عادي وهشَّة للغاية- هو ما أعطى حركة المقاومة اللاعنيفة قوتها، على الرغم من ثروة البلد المعدنية الضخمة وتزايد قدرتها الصناعية، وقد وجد نظام الأقلية البيضاء في جنوب أفريقيا نفسه معتمدًا على الأغلبية السوداء، وعلى جيرانه الجنوب أفريقيين، والغرب الصناعي للمحافظة على نظامه السياسي القمعي وعلى مستوياته العالية من الحداثة، والحقيقة أنه كان يشار إلى حركة المقاومة في جنوب أفريقيا على أنها (أكبر ثورة شعبية تستخدم فيها أساليب متنوعة من اللاعنف في صراع واحد في التاريخ البشري كله) (وينك 1987) (Wink 1987). حركة اللاعنف هذه التي اشتملت على مقاومة داخلية وأعمال تضامن من خارج البلد، كانت ناجحة جدًّا في إستراتيجيتها التي تجنَّبت تحدي دولة جنوب أفريقيا في مواضع قوتها وركزت هجماتها على جوانب ضعفها، وفي حين جادلت الحكومات الغربية بأن النفوذ الذي يفترض أنه حسن النية للعواصم الغربية سيؤدي بالتدريج إلى وضع حدٍّ لنظام الفصل العنصري في جنوب أفريقيا، فإن الكثير من اليساريين كانوا يقولون إن التحرير لن يحدث إلا من خلال الثورة المسلحة،

والواقع أن ما أدى إلى إنهاء حكم الأقلية البيضاء في جنوب أفريقيا كان - إلى حدٍّ بعيد- المقاومة غير المسلحة للأغلبية السوداء ومؤيديها داخل جنوب أفريقيا وفي الخارج.

كان الكفاح ضد الفصل العنصري غير عنيف إلى حدٍّ بعيد حتى العام 1960، حين حدثت مجزرة شاربفيل وما تلا ذلك من منع المنظمات المناهضة للفصل العنصري، مما قاد المؤتمر الوطني الأفريقي إلى تشكيل جناح مسلح، الذي انتهى إلى تركيز عملياته في المنفى مع خلايا سرية سياسية وعسكرية، إلا أنه رغم بعض الأعمال التخريبية لم ينجح الكفاح المسلح أبدًا في شنِّ ثورة واسعة النطاق، وفي سبعينيات القرن الماضي ظهرت حركة الوعي الأسود، مشددة على تمكين الأغلبية السوداء التي انضمت إليها حركة عمالية أُعيد إحياؤها، وحين ظهرت المقاومة الشعبية في الثمانينيات لم تتركز على الانتفاضة المسلحة بل على عدم التعاون الشامل، وكما ورد في مقال لصحيفة (ويكلي أرجوس) (Weekly Argus) يوم 19 آب/ أغسطس من العام 1989: «قوة الدولة على بث الرعب خَبَتْ، واحترام القانون تضاءل، مع تآكل لحكم القانون، إذعان وخنوع العام الماضي تبخَّر، وتشهد جنوب أفريقيا الآن حملة تحدٍّ علنية، ومدروسة، ومنظمة».

رغم أن من السهل التفكير في مجتمع الفصل العنصري الجنوب أفريقي على أنه استقطابي متطرف، ونموذج قد يميل إلى دعم الكفاح المسلح بوصفه وسيلة للتغيير، فإن الدرجة العالية من الاعتماد المتبادل بين الفئتين - رغم الشروط غير العادلة التي تفرضها الأقلية البيضاء الحاكمة- سمحت بمساحة من المناورة من خلال وسائل اللاعنف أكبر مما هو ممكن في المجتمعات المستقطبة كلاسيكيًّا، وما يقرب من نصف أفارقة البلد يعيشون في مناطق مخصصة للبيض الجنوب أفريقيين، ومنها جميع الموانئ، والمدن الرئيسة، والصناعة، والمناجم، والأراضي الزراعية الممتازة، والوضع مماثل بالنسبة لجميع الملونين والآسيويين، فالوجود اليومي للأقلية البيضاء كان يعتمد بمستويات عالية على الأغلبية السوداء، ليس من أجل مستويات معيشتهم العالية وحسب بل من أجل بقائهم، وقد كانت أعمال اللاعنف تشكل تحديًا مباشرًا لنظام الفصل العنصري أكثر من العنف.

التحول إلى اتجاه ينبذ العنف إلى حدٍّ بعيد أبعد الرأي العام الشعبي للبيض عن السعي إلى مواصلة هيمنة البيض، وأعمال اللاعنف أفقدت النظام توازنه سياسيًّا، وأحد العوامل ذات الصلة هو أن كفاح عقد الثمانينيات الذي كان غير عنيف إلى حدٍّ بعيد جعل إمكانية العيش تحت حكم الأغلبية السوداء أمرًا أقل إثارة للخوف، ورغم أن احتمالات التخلي عن الامتيازات بشكل خاص لم تكن موضع ترحيب من قبل معظم البيض، إلا أنهم قد نظروا إلى استخدام الأغلبية السوداء للاعنف ضدهم على أنه مؤشر على توجه متسامح لن ينتج عنه على الأغلب عمليات انتقام لدى الاستيلاء على السلطة كما كان متوقعًا، واستخدام الكفاح المسلح على أنه وسيلة أولى للمقاومة، ولو بقيت إصابات البيض في أدنى الحدود، فإنه كان سيقود الكثيرين من البيض إلى توقع الأسوأ.

أحد عواقب الانقسامات التي نشأت داخل مجتمع البيض كان مقاومة التجنيد العسكري، الذي بدأه في سبعينيات القرن الماضي الشبان البيض المعارضين لاحتلال ناميبيا وغزو أنجولا، ليتطور في ما بعد إلى حملة (أنهوا التجنيد)، التي نَمَتْ بشكل كبير في أواسط عقد الثمانينيات حين تحركت القوات المسلحة النظامية إلى مدن السود لقمع الانتفاضة، وما يصل إلى (1000) مقاوم للتجنيد صرَّحوا بذلك علنًا في العام 1989 وحده، وتجنَّب آلاف آخرون التجنيد بطرق أقل علانية، وقد شملت أعمال المقاومة النفي الطوعي، أو الاختباء، أو الاستسلام طوعًا للاعتقال والسجن رفضًا للتجنيد في الجيش، وفي حين كان رفض بعض هؤلاء من المسالمين لدوافع دينية، فقد كان رفض الغالبية لأسباب سياسية، حتى الذين لم يشاركوا بفاعلية في النشاط المناهض للفصل العنصري قوَّضوا بقاء النظام بخفض أعداد الجنود الذين دعوا لتعزيزه.

المقاومة النشطة التي أبداها بعض البيض ممن كانوا غير متعاطفين في السابق؛ دعمًا للدفاع غير العنيف لعدد من المستوطنات العشوائية التي تهددها السلطات بالهدم مثل مجمعات كروسرود قرب كيب تاون، خلقت جوًّا من الانقسام ضمن النظام الحاكم استغلته المقاومة السوداء لاحقًا، وزادت أعمال اللاعنف بقدر كبير احتمالات زيادة الانشقاقات

في صفوف الأقلية البيضاء المتميزة، حول مسائل مثل كيفية الرد على المقاومة، وإلى متى سيقاومون التغييرات الحتمية التي يطالب بها الثوار، وما التكلفة؟

حين احتفظت المعارضة الجنوب أفريقية بالتزامها بالكفاح المسلح، سواء من حيث المبدأ أو من حيث إنها إستراتيجية لتعطيل العمليات العادية للدولة القمعية، فقد أدركت بالتدريج بداية عقد الثمانينيات بأن الكفاح المسلح ينبغي أن يكون مجرد عنصر من عناصر المقاومة، مع العزل الدولي، وحركة جماهيرية علنية، وشبكة سرية تربط بين كل هذه العناصر، فالكفاح المسلح بحاجة لأن يستكمل بكفاح غير مسلح كي ينجح، ويجب دمج الاثنين في (حرب شعبية طويلة الأمد) أو عصيان شعبي، ورغم الحديث الرومانسي عن جيش المؤتمر الوطني الأفريقي المنتصر الزاحف إلى بريتوريا، لم يَرَ المؤتمر الوطني الأفريقي في الكفاح المسلح الوسيلة الوحيدة أو حتى الرئيسة لإسقاط نظام الفصل العنصري (برايس 1991، ص9) (Price 1991, p. 9)، يقول المحلل الإستراتيجي توماس كاريس: «رغم التزام المؤتمر الأفريقي [بالكفاح المسلح] فقد عدَّ أعمال التخريب وهجمات العصابات جزءًا صغيرًا من إستراتيجية متعددة الأوجه تتكون بشكل رئيس من مظاهرات ذات دوافع سياسية، وإضرابات، وتحدٍّ» (1986،ص134). وبحلول عقد الثمانينيات، رأى المؤتمر الوطني الأفريقي في الإضرابات والمقاطعة (العنصر الرئيس في إستراتيجية المؤتمر للتحرير)، مشددًا على أن الكفاح المسلح هو مجرد (خيط واحد) في نسيج المقاومة الإستراتيجية التي تتضمن العصيان المدني (أوليغ 1986، ص 70– 168) (Uhlig 1986, pp. 168–70). حتى أن الحزب اعترف بأن أعمال التخريب وهجمات العصابات ضيقة النطاق ليست أكثر من (دعاية مسلحة) (كاريس 1986) (Karis 1986)، والواقع أنه خلال حملة (مناهضة يوم الجمهورية) في العام 1981، شارك مئات الألوف من الناس في مسيرات اعتراض في أنحاء البلاد كافة وفي إضراب عام ناجح بيَّن المستوى الذي تستطيع به المعارضة القيام بتعبئة ناجحة، وقيام المؤتمر بشنِّ بضع هجمات ضد أهداف إستراتيجية في أنحاء البلاد كافة في استعراض جيد التنظيم لحجم الدعم الشعبي لحملة مقاومة شعبية.

الصندوق 1.5 حركة الوعي السوداء ومسألة العنف

أحد العوامل الرئيسة في إحياء المقاومة الجنوب أفريقية كان حركة الوعي السوداء، التي أطلقت في عقد السبعينيات، مشددة على الاعتماد على النفس والمقاومة اللاعنيفة، ومع أنها استوحيت جزئيًّا من أفكار فرانز فانون المتعلقة بالتمكين والتوعية، فقد شددت حركة الوعي السوداء على أن اعتزاز السود لن تأتي بالضرورة من خلال العنف، أشار سام نولوتشونجو (1982، ص 84–183) (Nolutshungu (1982, pp. 183–4 إلى ذلك قائلًا :إنه رغم أن كتابات فرانز فانون كانت تقرأ على نطاق واسع كما أثرت أفكاره عن العزلة في المجتمع الاستعماري في العديد من مُنظِّري الوعي الأسود، فليس هناك سوى القليل من الأدلة على أنهم ناقشوا أفكاره عن العنف كثيرًا، ولا دليل البتة على أنهم شاركوه فيها، ولا ينظر إليها في أي مكان على أنها عملية تحرير للعقل، بل على أن دورها الأساسي لا يحل كما ينبغي إلا بعد تحقيق الوعي بوسائل أخرى.

ومثل ذلك قالت غيل جيرهارد – كاتبة عن حركة المقاومة الداخلية خلال عقد السبعينيات بأن هدف الوعي الأسود بوصفه أيديولوجية ليس إطلاق ثورة فانونية (نسبة إلى فانون) عفوية جماهيرية من أعمال العنف، بل إعادة بناء عقل المضطهدين وتجديده بطريقة تمكنهم لاحقًا من أن يكونوا مستعدين للمطالبة بما هو حق لهم (1978، ص 285– 286).

شدد ستيف بيكو Steve Biko– زعيم حركة الوعي السوداء، الذي عذب حتى الموت بينما كان محتجزا لدى الشرطة في العام 1977– وزعماء آخرين من المقاومة على ضرورة اللاعنف، على الأقل خلال المراحل الأولى من الكفاح، وانتقدوا «اندفاع الجماعات المسلحة المتهور إلى المواجهات يوم كانت الظروف لا تحبذ نصرا أسود». (جيرهارد 1978، ص. 285) (Gerhart 1978, p. 285). رأى بعض الناشطين في تبني الناس للاعنف اعترافا تكتيكيا بضرورة تأجيل قمع الحكومة للجماعات المناهضة للفصل العنصري والنشاطات العامة، وأن من الضروري أن يكون هناك (مرحلة ثانية) بعد التوعية – هي الكفاح المسلح– أقام قادة الوعي الأسود في البداية لجانًا سرية لاستكشاف تلك الإمكانية تحديدًا، لكنها نُحِّيَتْ جانبًا بعد أن أصبح التقدم في المقاومة الداخلية غير العنيفة واضحًا تمامًا، وكانت هناك بعض الضغوط من العسكريين، سواء من القيادات أو القواعد من أجل الانتقال إلى المقاومة العسكرية النَّشِطَة، لكن الميزة الأسلوبية للمقاومة غير العنيفة، بغض النظر عن صدق دعاتها الأوائل، كانت قد اكتسبت دعمًا واسع النطاق.

وفي حين كان العديد من الناشطين في المؤتمر الوطني الأفريقي لم يزالوا يؤمنون بأن المقاومة المسلحة ستتصاعد لاحقًا وتؤدي دورًا أكثر أهمية، إلا أنها عمليًّا أصبحت وسيلة

توفر دعمًا معنويًّا للمقاومة غير المسلحة، بدلًا من أن تستخدم المقاومة غير العنيفة بشكل أساسي لدعم الكفاح المسلح – وهو ما توقعه الكثيرون مسبقًا- حسب قول الصحفية جولي فريدريكس (1986، ص178) Julie Frederikse (1986, p. 178)، وفي حين أن المؤتمر الوطني الأفريقي معروف بهجمات العصابات المناهضة للحكومة، فإن قادته يبدون تحفظًا حيال أي تأكيد مبالغ فيه على النشاط العسكري أكثر من السياسي، مثل ما حضَّ البيان الأول لرئيس المؤتمر الوطني الأفريقي في العام 1984 جميع الجنوب أفريقيين على (خلق الظروف التي تجعل البلد غير قابلة لأن تحكم بشكل متزايد).

في النهاية، أدرك المؤتمر الوطني الأفريقي أن عدم تعاون الشعب كان حاسمًا، وأن عدم قدرة نظام الفصل العنصري على حكم البلد، وليس إسقاطه ماديًّا، هو ما يمكن أن ينهي الفصل العنصري، فما سيحسم الأمر ليس القوة المحدودة للمؤتمر الوطني الأفريقي، بل الاستفادة من ضعف الحكومة، وإن العمود الأهم الذي اعتمد عليه نظام الفصل العنصري كان رخص اليد لدى العاملة السوداء التي أعطت الجنوب أفريقيين البيض واحدًا من أعلى مستويات المعيشة في العالم، وكان كل قطاع من قطاعات الاقتصاد يقوم عمليًّا على نظام تعمل فيه الأغلبية السوداء لحساب الأقلية البيضاء، فإذا كان السود غير مستعدين للعمل بشكل يدعو للثقة بموجب هذا النظام، فإنه لن يكون قادرًا على العمل.

وعليه فإن التحول إلى إستراتيجية غير عنيفة إلى حدٍّ بعيد في الكفاح ضد الفصل العنصري، لم يكن نتيجة تحول أخلاقي بل فرضته الضرورة، والأغلبية العددية الساحقة للجنوب أفريقيين السود جعلت من أعمال اللاعنف شيئًا فاعلًا، وبوجه خاص حين بدؤوا بحشد أعداد كبيرة في أواسط عقد التسعينيات، فسمحت أعمال اللاعنف – رغم متطلباتها من الانضباط والشجاعة في مواجهة القمع- بحشد ومشاركة نسبة من السكان أكبر بكثير مما كان يمكن لجيش من مقاتلي العصابات أن يجمعه، وأعطت بذلك ميزة للأغلبية السوداء، وبدلًا من أن تكون مسألة عدم تمكن السلطات البيضاء من حكم بلدات السود التي قد تصبح رأس جسر لشنِّ هجوم على البيض الجنوب أفريقيين – كما توقع الكثيرون-، كان

عدم إمكانية حكمهم بحدٍّ ذاته - مقرونًا بمؤسسات بديلة فاعلة- هو العامل المساعد الذي أجبر الحكومة على إدراك ضرورة المفاوضات.

الصحراء الغربية والكفاح من أجل تقرير المصير[2]

في العام 1975، وبينما كانت الصحراء الغربية على وشك نيل استقلالها الموعود من إسبانيا (وهي منطقة صحراوية قليلة السكان، وتقارب مساحتها مساحة ولاية كولورادو)، اجتاحتها جارتها القوية المغرب، وبعد ستة عشر عامًا من حرب العصابات ضد قوات الاحتلال المغربي شنَّتها جبهة البوليساريو المطالبة بالاستقلال، تم التوصل إلى وقف لإطلاق النار مع وعد بأن تقوم الأمم المتحدة بإجراء استفتاء حول مصير الإقليم، إلا أن المغرب رفض السماح بإجراء الاستفتاء وأبقى على احتلاله لما يقرب من (85 %) من أراضيها، ناقلًا إليها عشرات الآلاف من المستوطنين المغاربة وقامعًا أي نشاط مؤيد للاستقلال، ورغم ذلك انطلقت أعمال مقاومة متفرقة وغير عنيفة في الإقليم المحتل.

لم يكن التحول من عصيان مسلح إلى عصيان غير مسلح نتيجة إستراتيجية مدروسة من جانب البوليساريو، كما أنها لم تعد بالضرورة - وعلى نطاق واسع- بأنها الطريقة المُثلى لشنِّ صراع من أجل الاستقلال، والإستراتيجيات غير المسلحة هي إلى حدٍّ بعيد أدوات فرضتها الضرورة وليست أدوات خيار، وما يزيد من تعقيد الوضع أنه في حين تعيش نسبة ضئيلة من الصحراويين تحت الاحتلال المغربي داخل الصحراء الغربية، يذبل الباقون في مخيمات اللجوء في الجزائر منذ العام 1976، من هذه المخيمات أطلقت جبهة البوليساريو حربها للتحرير الوطني ضد المغرب (1975- 1991)، ومن هذه المخيمات تواصل شنَّ حربها الدبلوماسية للحصول على دولة مستقلة، بدلًا من ذلك أصبحت المقاومة غير المسلحة هي نطاق عمل الصحراويين الذين يعيشون في مناطق الصحراء الغربية تحت السيطرة المغربية، وما يبرز هنا هو صورة لحركة سياسية تحظى بدعم شعبي سياسي واسع النطاق، لكنها حركة تفتقد لرؤية إستراتيجية وتكيف نفسها دفاعيًّا وفق البيئة العالمية الجديدة.

الأمر الذي سهَّل ظهور حركة المقاومة غير العنيفة داخل المناطق المحتلة هو تركيبة من الانفتاح السياسي الضئيل، الذي أصبح ممكنًا بفضل وقف إطلاق النار، مع تكنولوجيا الاتصالات الجديدة التي سهَّلت إبلاغ العالم الخارجي عن جهود المقاومة والقمع المغربي، والواقع أنه لا يُعرَف الكثير عن أساليب المقاومة غير المسلحة المستخدمة خلال سنوات الحرب في الصحراء الغربية، ويعود السبب الأول لذلك إلى افتراض أن الصحراويين الذين يعيشون تحت الاحتلال ركزوا على مساعدة جهود البوليساريو الدبلوماسية وحملتها العسكرية بكل الطرق الممكنة، ففي العام 1987 وخلال الإعداد لاستقبال بعثة الأمم المتحدة الفنية لتمهيد الطريق أمام الاستفتاء المقترح، بدأ الصحراويون في تحضير العلامات واللافتات، إلا أن السلطات المغربية سرعان ما اعتقلت أي صحراوي حاول الخروج للاعتراض، والكثيرون ممن اعتقلوا بقوا دون أي اتصال مع العالم الخارجي لسنوات عديدة، ومنهم أميناتو حيدر التي أصبحت لاحقًا أبرز ناشطة على المستوى الدولي خلال الانتفاضة الصحراوية في العام 2005، والتي عُرِفَت في العام 2008 بوصفها الفائزة بجائزة روبرت ف. كينيدي لحقوق الإنسان.

الخطوة التالية الجديرة بالذكر في تطور المقاومة الصحراوية غير المسلحة جاءت في العام 1995، حين قامت بعثة للأمم المتحدة بزيارة الصحراء الغربية، وقتها كانت بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية (المعروفة باسمها المختصر المكون من الحروف الأولى MINURSO [مينورسو]) موجودة على الأرض، إلا أن مهمتها الأساسية كانت مراقبة وقف إطلاق النار وتنظيم عملية التصويت، ولمدة وجيزة كانت هناك آمال قوية لدى مواطني الصحراء الغربية بألا تقوم بعثة الأمم المتحدة بإجراء الاستفتاء على الاستقلال فقط، بل أن تفضح انتهاكات المغرب الفادحة والمستمرة لحقوق الإنسان أيضًا وتتخذ إجراء ضدها، إلا أنه بسبب الاعتراضات الفرنسية كانت (مينورسو) قوة السلام الدولية الوحيدة التي منعت من ممارسة تفويضها بمراقبة حقوق الإنسان، ومع التدخل المغربي المستمر لم تستطع تلك القوة مراقبة حقوق الإنسان داخل الصحراء الغربية المحتلة (هيومن رايتس ووتش 1995) (Human Rights Watch 1995)، ورغم وجود قوات حفظ السلام الدولية والموظفين المكلفين

بالتعرُّف إلى هوية المصوتين، واجه وطنيو الصحراء الغربية أوقاتًا صعبة في محاولة جلب الانتباه الدولي للانتهاكات الفادحة لحقوق الإنسان وإنكار حق تقرير المصير، كما قامت السلطات المغربية باحتجاز واعتقال العديد من الناشطين وإساءة معاملتهم، وحولت البوليساريو احتجاز هؤلاء الناشطين إلى قضية تبحث على طاولة المفاوضات، بينما تبذل الأمانة العامة للأمم المتحدة محاولات يائسة للمحافظة على استمرار عملية الاستفتاء.

بدأت الجولة الثانية من الاحتجاجات الصحراوية الرئيسة في العام 1999، وكانت مختلفة عن أشكال تفجر المشاعر الوطنية السابقة، من ناحية أنها كانت أكبر بكثير وغير موجهة للجماهير الدولية، وبعد شهرين من تولي الملك محمد السادس العرش، أقام الطلاب والعمال الصحراويون مخيمًا احتجاجيًّا وسط مدينة العيون؛ لاختبار الحاكم الجديد ومعرفة صدق وعوده بإجراء إصلاحات اقتصادية وسياسية. الجهود المغربية الأولى لتفكيك المخيم لم تُعْطِ إلا ردَّ فعل عكسي، متسببة في بعض أضخم المظاهرات الصحراوية التي شهدتها المنطقة المحتلة في تاريخها، وفي حين اعترف بعض المنظمين من العمال والطلاب أنهم أعدوا عن قصد المسرح لهذا النوع من المواجهات، فإن تصاعد الغضب تجاه السلطات المغربية كان مفاجئًا بالنسبة لمعظم الناس، وبوجه خاص في تلك المدة المبكرة من شهر عسل المغاربة مع ملكهم الجديد، وكانت المظاهرات مهمة أيضًا لأنها أشارت إلى وصول جيل جديد من الناشطين الصحراويين الشباب الذين بلغوا سن الرشد خلال مدة الاحتلال المغربي ولا يعرفون إلا القليل عن الاستعمار الإسباني أو قيادة البوليساريو (ستيفان وموندي 2006) (Stephan & Mundy 2006). ولم تُشِرْ تظاهرات العام 1999 إلى رغبة صحراوية قوية في الاستقلال وحسب، بل كانت أيضًا شهادة على فشل الإرث الذي خلَّفه الحسن الثاني بكسب قلوب أبناء الصحراء الغربية وعقولهم. (موندي 2011) (Mundy 2011a).

وقد فشل محمد السادس في كسب أعداد مهمة من الوطنيين الصحراويين؛ إذ واجه في رحلته الأولى إلى الصحراء الغربية المحتلة في العام 2002 الاحتجاجات، والاعتقالات، وتعذيب الوطنيين، وحين تحسنت صورة حقوق الإنسان داخل المغرب بقدر طفيف في ظل

حكمه، بقيت الصحراء الغربية مساحة مستثناة، إضافة إلى ذلك زاد رفض الملك الصريح إجراء استفتاء للصحراء الغربية (وهو موقف تبنَّاه والده في العام 1981) من نفور الوطنيين في الصحراء الغربية، وفعلت الشيء ذاته جهود النظام لتعزيز الاستقلال الذاتي الإقليمي بتجديد المجلس الملكي الاستشاري لشؤون الصحراء، وهو هيئة مكونة من صحراويين موالين، وعملاء اقتصاديين، ومنشقين عن البوليساريو. وعلى المستوى الدولي توقفت عملية السلام في الصحراء الغربية التي كانت تتجه نحو إجراء استفتاء في العام 1999 تمامًا في العام 2004، بعد استقالة جيمس بيكر بوصفه المبعوث الخاص للأمين العام للأمم المتحدة، وحين كانت البوليساريو تُصِرُّ على أن يقبل المغرب المعالم التي حددها بيكر في العام 2003 (بما في ذلك استفتاء يتضمن خيار الاستقلال)، كان المغرب تُصِرُّ على أن التفاوض القائم على قدر محدود من الحكم الذاتي في ظل السيادة المغربية هو الحل الوحيد الممكن.

في هذا السياق، بقيت الصحراء الغربية واحدة من القضايا الدولية والمحلية الراكدة، لتعاود الانفجار في أيار/ مايو من العام 2005، وكانت احتجاجات ذلك العام أقل تنظيمًا بكثير من معسكر التظاهرات الذي أُقيم في العام 1999؛ الأولى نَمَتْ من تصاعد دائرة الاحتجاجات والقمع الذي بدأ بتظاهرة صغيرة ضد الاعتقال التعسفي، بينما كانت احتجاجات أيار 2005 (أو الانتفاضة الصحراوية) مهمة من الناحية الرمزية؛ لأنها تزامنت تقريبًا مع الذكرى الثانية والثلاثين لتأسيس البوليساريو يوم 10 أيار، وكان ذلك من قبيل الصدفة إلى حدٍّ ما، لكنه رغم ذلك ناسب روايات الوطنيين الصحراويين بشكل جيد، حيث تشكل انتفاضة أيار الآن أحد أهم الأحداث في تاريخ الكفاح الصحراوي من أجل تقرير المصير.

أحداث العام 2005 مهمة ليس لأنها حفَّزت جيلًا جديدًا من الناشين الشباب الذين بلغوا سن الرشد خلال سنوات من الوعود الكاذبة بالحماية وتقرير المصير من الأمم المتحدة، بل أيضًا لأنها كانت من أكثر الأحداث التي سُجِّلت رقميًّا في تاريخ الاحتلال المغربي للصحراء الغربية. وعندما لم تظهر أي صور على المستوى الدولي لاحتجاجات الأعوام 1987و 1995و 1999، فإن احتجاجات العام 2005 وُثِّقت وأُعيد بثُّها على نطاق واسع

(صور وفيديوهات المواجهات العنيفة، وآثار التعذيب على أجساد الصحراويين، ووحشية الشرطة)، ممَّا أثار صدمة الضمائر في مختلف أنحاء العالم، وبوجه خاص إسبانيا، حيث تؤيد غالبية السكان استقلال الصحراء الغربية. ومثل ما تساعد تكنولوجيا الإعلام والاتصالات الجديدة على الربط بين الصحراويين في المنطقة المحتلة، ومخيمات اللجوء، وفي المنفى (بوجه خاص في إسبانيا)، فقد ساعدتهم تلك التكنولوجيا على طرح قضيتهم على المجتمع الدولي، وأحد التأثيرات الجديرة بالملاحظة لاحتجاجات العام 2005 كان تحفيز الأمانة العامة للأمم المتحدة، التي زادت من جهودها لإحياء المفاوضات غداة التظاهرات، وعمليات القمع المغربية القاسية، والانتقادات الدولية التي تلتها (المجموعة الدولية لمعالجة الأزمات 2007).

وبعد تظاهرات العام 2005، لم يعد الوضع داخل الصحراء الغربية كما كان، فقد نَمَتْ ثقافة جديدة من المقاومة في صفوف الشباب الصحراويين الذين أصبحوا أقل خوفًا، رغم أن تقنيات القمع المغربية ازدادت تطورًا، و في وسع ناشطي حقوق الإنسان الصحراويين المخضرمين المعروفين أن يعتمدوا على الضغط الدولي لإبقائهم خارج السجون، لكن الناشطين الأصغر سنًّا لم يزالوا يتعرضون لمضايقات يومية، وللاعتقال التعسفي، وللتعذيب، بما في ذلك التعذيب الجنسي (هيومن رايتس ووتش 2008) (Human Rights Watch 2008). وبعد أن عمدت السلطات المغربية إلى استخدام القوة لتشتيت التظاهرات الأكبر التي طال أمدها في 2005– 2006، اختارت المقاومة الاحتجاجات الأصغر، بعضها يجري بموجب تخطيط وبعضهم الآخر عفويًّا، وقد تبدأ مظاهرة احتجاج في شارع أو زاوية أو ساحة ينشر فيها علم صحراوي، وتبدأ النساء في الزغاريد، ويهتف الناس بشعارات مؤيدة للاستقلال، وقد تصل الشرطة في غضون دقائق، لتتفرق الحشود بسرعة، ومن ضمن الأساليب الأخرى توزيع المنشورات، والكتابة على الجدران (بما في ذلك وضع العلامات على منازل المتعاونين مع السلطة)، وإقامة الاحتفالات ذات المدلول السياسي، في حين تحظى أعمال اللاعنف هذه بتأييد واسع من الشعب، إلا أنه يبدو أنها نتيجة أعمال فردية أكثر مما هي جزء من عمل مقاوم مُنسَّق.

وفي حين تبدي المقاومة الصحراوية أساليب مبدعة وقدرًا عظيمًا من الشجاعة في مواجهة القمع، فإنها لم تزل تفتقر إلى قدر كبير من الإستراتيجية الشاملة، ومع تزايد المستوطنين المغاربة في البلد الذين بات عددهم يفوق أعداد السكان الصحراويين الأصليين، فلم يعودوا يعتمدون على العمال الصحراويين بالقدر الذي كان البيض في جنوب أفريقيا يعتمدون فيه على السود، كما أن الدعم الذي يحظى به النظام الملكي المغربي من فرنسا، والولايات المتحدة، ودول غربية أخرى لم يزل كبيرًا.

ربما أن الصيغة الأهم من أشكال المقاومة ليست الاحتجاجات المتفرقة بل تصميم الصحراويين- الذين يمتلكون هوية عرقية مختلفة، ولهجة، وثقافة، وتاريخًا مميزًا عمَّن يحتلونهم- على رفض دمجهم بالمجتمع المغربي، ومهما بلغ حجم سيطرة المستوطنين وقوات الاحتلال المغربية على الأرض، فطالما أنهم لا يسيطرون على قلوب الصحراويين وعقولهم، فإنهم لن يفوزوا، والواقع أن استخدام الحكومة المغربية المنتظم للعنف من أجل القضاء على احتجاجات الصحراويين غير العنيفة، يوحي بأنه ما زال يُنظَر إلى المقاومة المدنية على أنها تهديد للسيطرة المغربية.

جوانب القوة والقصور في اللاعنف

إن العوائق أمام نجاح أعمال اللاعنف في دعم تقرير المصير والديموقراطية لم تزل هائلة، على الرغم من السجل الباهر الذي سجلته هذه الحملات في العقود الأخيرة؛ إذ تستخدم الحكومات المستبدة القيود القانونية، والإرهاب، واحتكار وسائل الإعلام الإخبارية لوضع الصعوبات أمام حشد دعم شعبي مؤثر لعمل جماهيري، وتمارس منذ عقود طويلة القمع الذي ولَّد في المواطنين شعورًا باليأس وقلة الحيلة، فأصبح أفراد الأقليات العرقية أو الناس تحت الاحتلال يشعرون بهذا الأمر بحدَّة؛ لأنهم يواجهون صعوبات خاصة في كسب دعم الأغلبية لجهودهم المضادة لقمع الحكومة.

الصندوق 2.5 احتلال جزء من الصحراء

للمحتلين المغاربة والمتعاونين الصحراويين الأفضلية في ما يتعلق بالإسكان والوظائف، في حين لا يحصل معظم السكان الأصليين على أي منافع من مصائد الأسماك الغنية واحتياطي الفوسفات، ردًّا على ذلك أقام النا شطون الصحراويون في أيلول/ سبتمبر من العام 2010، مدينة من الخيام على بعد ما يقرب من (15) كيلومترًا من مدينة العيون عُرِفَت باسم اكديم ايزيك، وبحلول تشرين الثاني/ نوفمبر تضخم عدد المحتجين ليصل إلى ما يقرب من (10000) شخص، وهو عدد أكبر نسبيًّا من عدد المصريين الذين احتشدوا في ميدان التحرير بعد ثلاثة أشهر، إذا أخذنا في الحسبان نسبة عدد السكان، وحيث إن أي احتجاجات تدعو إلى تقرير المصير، أو الاستقلال، أو تطبيق قرار مجلس الأمن الدولي كان يقمع بقسوة، فقد تجنب المتظاهرون تلك الدعوات المستفزة، وطالبوا بدلًا من ذلك بالعدالة الاقتصادية.

كان منطق مخيم اكديم ايزيك الاحتجاجي متعدد الأوجه، فقد تحدى الشبكة الأمنية الضخمة التي أقامها المغرب داخل المدن المحتلة بحركة غير متوقعة لم يكن في وسع قوات الأمن المغربية تشتيتها قبل أن تكتسب وضع كتلة حرجة (critical mass) تولد سلسلة من التفاعلات، وخلال السنوات التي قادت إلى العام 2010، كان الشباب الصحراوي كثيرًا ما يقيم مخيمات احتجاج مرتجلة على الشاطئ خلال أشهر الصيف، حين كان السكان يقضون عطلاتهم على الشاطئ هربًا من حرارة الصيف، فيكون الرد المغربي على احتجاجات الشاطئ هو حظر التخييم على الشاطئ طيلة الليل، وزيادة حجم تواجد الشرطة خلال أشهر الصيف.

كان مخيم اكديم ايزيك أيضًا رمزًا لتاريخ الكفاح الصحراوي من ناحية ثقافة الماضي البدوية، واللاجئين الذين يعيشون في المخيمات في الجزائر منذ العام 1976، واحتجاجات مخيم العيون عام 1999، ولم يكن الصحراويون في هذا المخيم يجددون شكاواهم من البطالة والصعوبات التي يواجهها الطلاب الجامعيون الذين فرض عليهم الذهاب إلى شمال المغرب للدراسة، وكانوا يقولون إن حياتهم قد تكون أفضل لو أنهم عاشوا في مخيمات اللاجئين في الجزائر، وفي حين نظم هذا الجهد الرمزي للهرب من الاحتلال المغربي بلغة شكاوى اجتماعية واقتصادية، فقد كانت هناك جهود مدروسة في أوساط منظمي المخيم لعدم تناول أي قضية سياسية، خوفًا من أن تؤدي أي علامة عن مشاعر مؤيدة للاستقلال إلى حملة تشنها الحكومة المغربية.

إلا أن هذا التصرف أيضًا كان كثيرًا بالنسبة للملكية المغربية، التي كانت مصممة على سحق أي تحدٍّ جماهيري غير عنيف. وفي بداية تشرين الأول/ أكتوبر شدد المغاربة

الحصار، وهاجموا الشاحنات التي تجلب الطعام، والماء، والإمدادات الطبية إلى المخيم، مما نجم عنه الكثير من الإصابات ووفاة صبي في الرابعة عشرة من عمره، وفي النهاية، وفي يوم 8 تشرين الثاني، هاجم المغاربة المعسكر، ودفعوا المحتجين خارجه بخراطيم المياه والقنابل المسيلة للدموع، وضربوا الذين لم يفروا بسرعة كافية، وقتلوا أكثر من عشرين شخصًا، في تخلٍّ درامي عن الاحتجاجات اللاعنيفة السائدة التي ميزت المقاومة الصحراوية، أطلق التدمير العنيف للمخيم موجة من أعمال الشغب، والتي أطلقت بدورها موجة من حرق ونهب منازل ومتاجر الصحراويين، مع قيام قوات الاحتلال باعتقال المحتجين وإطلاق النار عليهم، الذين اختفى المئات منهم بعد اندلاع أعمال العنف (زونس 2010) (Zunes 2010). وتمثل هذه الحلقة أكثر الفترات حدة في الصدامات الصحراوية-المغربية تشهدها الصحراء الغربية في تاريخها (موندي 2011)، ففي حين جذبت تلك الأحداث في البداية انتباهًا دوليًّا غير مسبوق للنضال المقاوم غير العنيف من أجل تقرير المصير، إلا أن الاحتجاجات الضخمة التي اندلعت في تونس ومصر بعد مدة وجيزة غطَّت على الإسهام المبكر للصحراء الغربية في الربيع العربي.

في المجتمعات الفقيرة التي تديرها أنظمة سلطوية، يكون توفير الاحتياجات الأساسية شحيحًا وتسيطر عليها نخبة محلية أو أجانب، وحيث إن البقاء هو محور الاهتمام الرئيس للناس، فإن المجموعات غير المسلحة قد لا تتمكن ببساطة من الصمود طويلًا والنجاح أمام مضطهديها، إضافة إلى ذلك فإن الحكومات التي تحظى بدعم اقتصادي خارجي يمكنها النجاة من انهيار شبه كامل لاقتصاد بلدها المحلي، ومثال ذلك، صمود الطغمة العسكرية السلفادورية أمام سلسلة من الإضرابات العامة في بداية عقد الثمانينيات؛ لأن الولايات المتحدة الأمريكية التزمت بتقديم ما يكفي من الدعم لتمويل معظم موازنة النظام، وتهديدات فرنسا باستخدام حق النقض منعت البعثة التي أرسلتها الأمم المتحدة لاستفتاء الصحراء الغربية من الحصول على تفويض لمراقبة حقوق الإنسان، إضافة إلى مطالبة المغرب بأن تفي بوعدها بمنح شعب الصحراء الغربية حق تقرير المصير من خلال استفتاء بإشراف دولي.

الأنظمة القمعية الواثقة من حصولها على دعم أجنبي كبير قد تقل احتمالات امتناعها عن استخدام العنف في قمع المعارضة خوفًا من الإضرار بشرعيتها بشكل قاتل، رغم أنه

يجب عليها أن تتنبه لما يمكن أن تخلفه انتهاكات حقوق الإنسان ضد المعارضة غير العنيفة من تأثير على هذا الدعم، وإدراكًا من عدد من الأنظمة لحقيقة أن مهاجمة مواطنيها علنًا قد يكلفها الكثير، فقد اتبع عدد من الأنظمة- مثل كولومبيا، وهندوراس، والعراق- نوعًا من الخصخصة لأجهزتها القمعية، وفي تلك الدول تغاضى كبار المسؤولين الحكوميين ضمنيًّا عن تشكيل قوات أمن أهلية موالية للحكومة، لتعمل بتوجيه مباشر من الشرطة والجيش، إضافة إلى فرق الموت التي تكون أهدافها اغتيال أو إسكات قادة حركات اللاعنف والمشاركين فيها، وإرهاب المواطنين كي يذعنوا، وعلى الرغم من حصول قوات الأمن الأهلية على دعم خفي من قبل شرائح رئيسة في الحكومة، فإنها أبعد من أن تكون خارج سلسلة القيادة، حيث تنكر الحكومة مسؤوليتها وينكر المسؤولون العسكريون معرفتهم بأعمالها، وفي حين أن معظم الناشطين غير العنيفين لم يزالوا يلومون النظام، فقد تتقبل بعض العناصر من السكان والمساندين الأجانب تظاهر الحكومة بأنها قوة معتدلة تفعل كل ما في وسعها لكبح العنف والتطرف من كلا الجانبين، حين يحدث هذا فإن دعوات وقف العنف لن يصغي إليها أحد.

تأتي خصخصة أجهزة القمع من تبني ما يطلق عليه (النزاعات منخفضة الحدة)، في إستراتيجية مكافحة التمرد التي طورها الجيش الأمريكي، وهي إستراتيجية تشتمل على برامج تنمية اقتصادية، ودعاية، وحملات عسكرية ضد العصابات، طبقت إستراتيجية النزاعات منخفضة الحدة في السلفادور، وجواتيمالا، وكولومبيا، والفلبين، وأماكن أخرى ابتداء من أوائل عقد الثمانينيات، مع إدراك الإستراتيجيين الأمريكيين بأن إطلاق النار على الحشود يعزز المقاومة، فقد بدؤوا العمل مع مسؤولين أجانب لتطوير وسائل تجمع بين القمع والسيطرة المدنية الاسمية للحكومة الوطنية بهدف تحويل السكان من متمردين إلى مؤيدين للنظام. إن الغرض من النزاعات منخفضة الحدة هو تحييد المعارضة، وليس قتل المتمردين ببساطة، مع وضع المستشارين الأمريكيين هذا الهدف نصب أعينهم، فقد دربوا وطهروا القوات المسلحة المحلية بهدف إعادة الاحترام لأبرز المؤسسات الحكومية، وفي الوقت نفسه شجعوا المسؤولين الحكوميين على تحييد نقابات العمال، والأكاديميين،

والزعماء الدينيين، وعلى التعرف إلى القواعد الشعبية المؤيدة للمعارضة وإسكاتها، والحد من جماعات حقوق الإنسان المستقلة وكبح وجودها.

شدد المدربون العسكريون الأمريكيون على اتباع طرق مسؤولة للسيطرة على الحشود، وأعطوا أيضًا تعليمات عن صيغ أخرى من العنف (انظر ماككلينتوك 1984) (see McClintock 1984)، ولذلك نصح تقرير لوكالة المخابرات المركزية - كان مُوجَّهًا لوحدات الكونترا في نيكاراغوا،وكان سريًّا في البداية- بأن تكون الوحدات شبه العسكرية (انتقائية في استخدام العنف)، وأن تفضل ذلك على القمع (دون تمييز) لتكون وسيلة (لاجتثاث رأس) قيادة المعارضة (نيير وأومانج 1985) (Neier & Omang 1985)، فكان لخصخصة أجهزة القمع تأثير مرعب في احتمالات نجاح التقدُّم في حقوق الإنسان، ومثال ذلك ما حدث في سريلانكا خلال عقد التسعينيات، حين واجهت الحكومة الديموقراطية اسميًّا تمردين في الوقت نفسه، حيث قابلت جهود ناشطي حقوق الإنسان وغيرهم لإنقاذ بعض مظاهر حكم القانون نشاطًا واسع النطاق لفرق الإعدام.

ولحسن الحظ، كان (التدخل اللاعنيف) الذي مارسته فرق من المتطوعين الدوليين - التي نظمتها (كتائب السلام الدولية) وجماعات مماثلة- مؤثرًا إلى حدٍّ ما، وقد نَمَتْ هذه الكتائب من تقاليد غاندي، وقامت هي ومجموعات مماثلة بإرسال فرق إلى جواتيمالا، والسلفادور، وسريلانكا، وكولومبيا، والضفة الغربية لمرافقة ناشطين بارزين في مجال اللاعنف، بوصفهم حراسًا شخصيين غير مسلحين، وحيث إن أكثر الأنظمة قمعية لا يريد التعامل مع التداعيات الدبلوماسية للمراقبين الدوليين (بوجه خاص الأمريكيين الشماليين والأوروبيين منهم)؛ بأن يكون هؤلاء ضحايا لهجمات فرق الموت أو شهودًا عليها، فقد كانت كتائب السلام الدولية رادعًا ناجحًا لبعض أسوأ الأنشطة (ماهوني وايغورين 1997) (Mahoney & Eguren 1997)، إلا أن تلك الجهود لم تزل محدودة للغاية حتى الآن، ومع ذلك، وفي حين أنه يجب تطويرها لتصبح وسيلة فاعلة لإنهاء تهديدات فرق الموت، فلا شك في أن هناك بعض الاحتمالات لمزيد من التطور.

حين يكون القمع شديدًا، سواء جاء مباشرة من خلال الحكومة أو من خلال أتباعها، يصبح كسب الدعم الدولي أمرًا حاسمًا، فرغم إدانة العالم الصناعي الغربي اللفظية للسياسات العنصرية التي كانت تمارسها حكومة جنوب أفريقيا، فقد قدمت لها دعمًا متواصلًا على مدى سنين طويلة في مجال التجارة، والتنمية الصناعية، والمساعدة التقنية، وتدفق رؤوس الأموال، والسلاح، وما كان لجنوب أفريقيا أن تصبح القوة الاقتصادية والعسكرية التي كانت عليها لولا الدعم الضخم الذي تلقَّته من الغرب على مدى أربعين عامًا من حكم الفصل العنصري، فقبل فرض العقوبات خلال عقد الثمانينيات، وصل الحجم السنوي للتجارة بين جنوب أفريقيا والغرب إلى (13) مليار دولار، ومعها (30) مليار دولار من الاستثمارات الأجنبية، وزُوِّدَت البلاد بالغالبية العظمى من السلع الأساسية، مثل معدات النقل، والأجهزة والآلات الكهربائية، والتكنولوجيا النووية، ومرافق الاتصالات وخدماتها، وتكنولوجيا الحاسوب، والكيماويات والمنتجات ذات الصلة، والورق والصناعات، وغيرها من السلع الضرورية لإقامة دولة صناعية حديثة، إضافة إلى ذلك دعم الغرب نظام جنوب أفريقيا باعتمادات وقروض بنكية مستحقة بلغت (6.5) مليار دولار، وقد ذهب الكثير منها إلى هيئات حكومية من دون أي قيود.

ونتيجة لذلك، بدا واضحًا أنه لم يكن من الضروري تقويض أعمدة دعم النظام في الداخل وحسب، بل من الحيوي جدًّا تقويض مصادر الدعم الأجنبي أيضًا، وحين هدد مجلس الأمن الدولي بفرض عقوبات وإجراءات عقابية أخرى على جنوب أفريقيا، استخدمت الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا حق النقض حماية لمصالحهم الاقتصادية والسياسية المهمة، إلا أن تزايد الإضرابات والمقاطعات وغيرها من أشكال المقاومة التي بدأت من منتصف عقد الثمانينيات حتى نهايته لم تكن الوحيدة التي أثرت في الوضع داخل جنوب أفريقيا، فالصور التي عرضتها وسائل الإعلام العالمية عن القمع الوحشي الذي مارسته شرطة جنوب أفريقيا وجيشها ضد المحتجين غير العنيفين، حرك في النهاية الحملات لفرض عقوبات دولية، أما نقابات العمال والمجموعات الكنسية والطلاب والمنظمات اليسارية، فقد جعلت مواصلة العمل بشكل طبيعي مع حكومة الفصل العنصري مستحيلًا،

هذا التصاعد في التضامن جاء نتيجة المقاومة اللاعنيفة إلى حدٍّ بعيد في جنوب أفريقيا، وما نتج عنها من قمع خلال عقد الثمانينيات، وبعكس ذلك، لو كانت الطريقة الأولى من المقاومة هي الكفاح المسلح، فإن من المستبعد الحصول على المستوى ذاته من التعاطف وما نتج عنه من حشد جماهيري، وأن يكون كافيًا لأن تحقق حركة العقوبات كل هذا النجاح.

وفي حين أسهمت الدول الصناعية المتقدمة بشكل غير مباشر في إدامة حكم الأقلية البيضاء في جنوب أفريقيا، فقد أدت دورًا مباشرًا في دعم الاحتلال المغربي للصحراء الغربية، وتمكن المغرب من مواصلة الاستهانة بالتزاماته القانونية الدولية تجاه الصحراء الغربية، ويعود السبب الأول إلى مواصلة فرنسا والولايات المتحدة تسليح قوات الاحتلال، وسدَّ الطرق أمام فرض قرارات مجلس الأمن الدولي، والمطالبة بأن يُسمَح للمغرب بحق تقرير المصير، أو على الأقل وضع مراقبين غير مسلحين من جماعات حقوق الإنسان في الأراضي المحتلة، والآن، إضافة إلى المقاومة اللاعنيفة التي يمارسها الصحراويون، فإن من المهم أن نأخذ بالحسبان أعمال اللاعنف المحتملة التي لم يقم بها المواطنون في فرنسا والولايات المتحدة ودول أخرى، والتي مكنت المغرب من مواصلة احتلاله، أمثال هذه الحملات أدت دورًا رئيسًا في إجبار أستراليا وبريطانيا والولايات المتحدة على إنهاء دعمها للاحتلال الأندونيسي لتيمور الشرقية (زونس 2001) (Zunes 2001)، إلا أنه في حين تلقَّت الصحراء الغربية دعمًا أكبر بكثير من حكومات العالم والمنظمات الدولية في كفاحها ضد الاحتلال المغربي مقارنة بتيمور الشرقية في قتالها ضد الاحتلال الإندونيسي، فقد فشل ذلك الدعم في أن يتمخَّض عن حشد مماثل من المجتمع المدني العالمي.

الخلاصة

بالنسبة للغالبية العظمى من الأشخاص غير السلميين الذين يعيشون في ظل أنظمة قمعية، فإن القرار بشأن العنف أو اللاعنف هو قرار نفعي وليس أخلاقيًّا، ولا تعتمد مسألة ما إذا كان أي كفاح من أجل الديموقراطية ناجحًا أو غير ناجح على أنه عنيف أو غير عنيف،

بل على قدرة الحركة على تطوير إستراتيجياتها وأساليبها، وحشد قاعدة دعمها، وتقويض الدعائم التي تسند النظام، وقد بيَّنت الأدلة التجريبية بوضوح أن إستراتيجيات اللاعنف هي على الدوام تقريبًا أكثر فاعلية، كما أن نتائجها السلبية أقل، وقد بيَّن التاريخ أنه إذا احتكرت الحكومة القوة العسكرية، وحظيت بدعم فعاليات دولية قوية، فإنها في النهاية تبقى عديمة الحيلة إذا رفض الشعب الاعتراف بسلطتها، ومن خلال الإضرابات العامة، والاحتشاد في الشوارع، والرفض الجماعي للأوامر الرسمية، وغيرها من أشكال المقاومة غير العنيفة، فإن أكثر الأنظمة استبدادًا لا يمكنه البقاء.

وعلى الرغم من أن الكثير من المحللين يرون أن من الصعب تحرير الصحراء الغربية بشكل خاص، لكن مرَّت أوقات بَدَتْ فيها احتمالات تحرير جنوب أفريقيا – من خلال أعمال اللاعنف الإستراتيجية– قاتمةً أيضًا، فرغم الخطاب الثوري لحركات التحرير في المنفى لم يكن الكفاح المسلح – وما كان له أن يكون– الخيار الواقعي في جميع الحالات، وفي حين ما كان ينبغي على أصحاب الديموقراطيات الغربية المتقدمة أن يصدروا أحكامًا أخلاقية ضد الشعوب المضطهدة في دول جنوب الكرة الأرضية، الذين شعروا بأن من الضروري حمل السلاح للدفاع عن حقوقهم، فإننا يجب ألا نتردد في تشجيع بوادر المعرفة بالتاريخ وإستراتيجيات أعمال اللاعنف الآخذة بالانتشار على نطاق واسع.

أخيرًا، من المهم أن يعترف مواطنو الدول الصناعية المتقدمة بأن حكوماتهم تزود ما تبقى من أنظمة ديكتاتورية وجيوش احتلال بالدعم العسكري، والدبلوماسي، والاقتصادي، مما يشير إلى ضرورة إبداء مزيد من الاهتمام بالحملات المناهضة لتجارة السلاح ونقل التكنولوجيا المستخدمة في مراقبة قمع المعارضين، وفي حين أن أعمال اللاعنف الإستراتيجية هي الصيغة الأكثر فاعلية في الكفاح ضد الإمبريالية ونشر الديموقراطية لدول جنوب الكرة الأرضية، فإنه ينبغي على مَنْ يدعمون مثل هذا الكفاح الاعتراف بأن الدول التي هي في أمس الحاجة لأعمال لا عنف إستراتيجية واسعة النطاق، هي الدول الصناعية المتقدمة في شمال الكرة الأرضية التي تواصل دعم الأنظمة القمعية.

أسئلة للمناقشة

1. على مدى سنوات طويلة، كان هناك ارتباط رومانسي تجاه الكفاح المسلح لدى دعاة محاربة الاستعمار والإمبريالية، فما الذي تغيَّر؟
2. ما الفوارق الرئيسة بين الدعوة إلى وسائل اللاعنف على أسس أخلاقية والدعوة إلى اللاعنف على أسس نفعية؟
3. ما أوجه التشابه والاختلاف في الإستراتيجيات المستخدمة في الصحراء الغربية وجنوب أفريقيا؟ ما العوامل التي أثرت في قرار استخدام وسائل اللاعنف؟
4. ما الذي يجعل احتمالات النجاح لكفاح غير عنيف إلى حدٍّ كبير ضد الاحتلال المغربي للصحراء الغربية أكثر صعوبة من نجاح كفاح غير عنيف إلى حدٍّ كبير ضد نظام الفصل العنصري في جنوب أفريقيا؟

اقتراحات لمزيد من القراءة والبحث

- جمعية الدعم لإجراء استفتاء حر ونزيه في الصحراء الغربية، الصحراء الغربية، www.arso.org
- سموتس، دين؛ ويسكوت، شاونا؛ ناش، مارجريت (1991) Smuts, Dene, Westcott, Shauna, and Nash, Margaret (1991) الأرجواني يجب أن يحكم: أعمال العنف من الألف إلى الياء في جنوب أفريقيا. أكسفورد: مطبعة جامعة أكسفورد.
- زونس، ستيفان؛ موندي، جاكوب (2010) Zunes, Stephen, and Mundy, Jacob (2010) الصحراء الغربية: الحرب، والقومية، والتردد في النزاع. سيراكوز، نيويورك: مطبعة جامعة سيراكوز.